





بقلم البروفسور غابتاً صعُب

## حلم الشيخوخة

باقلامهم

شارف الوعد بتأمين شيخوخة كريمة وآمنة للبنانيين المنتسبين الى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على سن التقاعد، اذ مر على اطلاقه 55 عاما، اي منذ عام 1963 تاريخ تأسيس الصندوق.

ملبون و430 الف لبناني ينتسبون إلى الصندوق، عاشوا ولا يزالون على امل في تأمين هذه الشيخوخة التي اوصي بها قانون تأسيس الصندوق، ليحل مكان فرع تعويض نهاية الخدمة الذي حمل صفة "الموقت" كتدس، ولا بزال بعد مرور 55 عاما على هذه التوصبة.

لا مكن اغفال الاجيال المتعاقبة على مدى العقود الخمسة الماضية التي امضت سنوات عمرها حالمة بآخرة هانئة. الاكيد ان كثرا توفوا ولا يعرف كيف كانت آخرتهم، من دون تحقيق حلمهم. لا يختلف تفكير الذين لا يزالون ناشطين في العمل، فهم ايضا يسألون هل سيكونون احياء للتنعم بهذه الشيخوخة، من دون الحاجة الى مَن يعيلهم، خصوصا اذا كان سيحصل على هذه الاعانة مِئة منة.

بعد خمسة عقود على تعطيل اقرار الشيخوخة، لم يفهم الليناني بعد الاسباب، وطبعا لن يحصل على الاجابة. معلوم ان مشاريع ضمان هذه الشيخوخة تكاثرت وتعددت مضامينها، وتعاقبت على نقاشاتها اجيال من المسؤولين. كما كانت البند الاول في جدول اعمال وزراء عمل كثر فور توليهم حقيبتهم، مع الحرص وتأكيد وضعها على سكة التنفيذ في عهدهم.

قد تكون الجهود صادقة ومستهدفة وحريصة على ضمان شيخوخة كريمة للبنانيين، وقد يكون وراء التأخير والتأجيل اعتبارات، اذ كان النقاش في هذه المشاريع يطفو على سطح الاهتمامات الرسمية ويستحوذ على حيّز واسع من الشرح والتفسير واعلام الناس بالتقدم الحاصل في النصوص والشروط والتقديمات، وفجأة يختفى عن الاجندات عند اى تطور سياسي او امنى او اقتصادي ومالي، لتتراجع اولويته الى اسفل الدرجات ويطول غيابه بعد ان يضيع في مهب التجاذبات على المسائل السياسية التي لا مكن التنبؤ بزمن تهدئتها. هل اقترب تحقيق هذا الامل؟

الجواب نعم مع ربما، في وجود مشروع قانون في المجلس النيابي بات شبه جاهز، لكنه عالق في تحديد المرجعية التي تديره. وكان مفترضا

ان يبصر النور خلال هذه السنة. لكن مرة اخرى تجمد لتتقدمه اولوية الوضع السياسي المأزوم على خلفية الصراع على الحصص في تشكيل الحكومة.

المهم ان المشروع جاهز، ولو انه يحتاج بعد الى نقاش. وسننتظر الحكومة الجديدة واعادة ترتيب الاولويات التي يجب ان يندرج في احداها، خصوصا وان الوعد باقراره اعلنه رئيسا الجمهورية ميشال عون والحكومة سعد الحريري في الاشهر التي مضت من

ثلث اللبنانيين معنيون باقرار قانون ضمان الشيخوخة، لان آخرتهم الكريمة والامنة تتعادل باهميتها، وربما اكثر، مع اي مشروع استراتيجي وحيوى آخر مثل التنقيب عن النفط والغاز وتوسيع مطار رفيق الحريري الدولي وتأمين الكهرباء 24 ساعة واللائحة لا تنتهي. ولانه قانون مس ايضا حياة لبنانيين تمنوا دامًا لو انهم توظفوا في الدولة لضمان معاش لتقاعدهم. وهم رما يستأهلون هذه النعمة، لانهم ايضا يسددون ما عليهم من رسوم وضرائب للدولة، ويتكبدون كلفة تعدد الفواتير في كل خدمة سواء الكهرباء والماء الصالحة للشرب ولغير الشرب وغيرها. وكانوا رما ادخروا هذه التكاليف التي تشكل نسبة وازنة من مدخولهم لتأمن آخرتهم في مكان آخر.

لذا يؤمل من الحكومة المنتظرة ان تدرج في اجندتها هذا المشروع، الى جانب الاصلاحات الاقتصادية التي وعدت بتنفيذها في مؤتمر "سيدر"، فيأتي من ضمنها لانه "اصلاح" بالفعل. وهو لا يختلف في اهدافه عن البرنامج الاصلاحي، بل يتكامل معها. وبات معروفا ان هذا البرنامج يرمى الى الوصول الى نمو مستدام وانماء متوازن في كل المناطق، وتحديث البنى التحتية للخدمات، وتحويل الاقتصاد الى منتج. ويصب كل ذلك في تأمين فرص العمل للشباب والحد من هجرتهم، لتضاف الشيخوخة الى الحوافز التي تشجعهم على البقاء وليس المغادرة، لتوفير الرزق في حياتهم العملية ومعاش التقاعد في آخرتهم.

## الفساد آفة وسلوك

ضيف العدد

يعرِّف صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات العالمية الفساد بـ"اساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة". يبدو ان الاقتراحات الدونكيشوطية لمكافحة الفساد جاءت في كثير من الاحيان هزيلة او عديمة الجدوي، وقد طاول الفساد الامم المتحدة حتى عام 2015، واقيمت شكوى ضد جون آشي رئيس الجمعية العمومية للامم المتحدة تتهمه باختلاس مليون دولار بالتنسيق مع رجل اعمال صيني. كذلك ضرب الفساد مؤسسات دولية وهيئات اعتبرناها ابعد من ان يدخل فيها الفساد، وعلى سبيل المثال FIFA والممارسات الفاسدة والاموال الطائلة التي دفعت فيها.

لذلك، وان كان في كثير من الاحيان يحاول المسؤولون معرفة اين ذهبت الاموال ولا يستطيعون الا استرداد القيمة القليلة منها، يبقى المثال السنغفوري احسن الامثلة على نجاح بعض الدول في مكافحة واسترداد اموالها، مدعمة بارادة سياسية وقضاء مستقل غير قابلين للجدل.

وضعية لبنان لا تختلف عن هذه الحالة، والارادة السياسية التي ظهرت جديا في كلام رئيس الجمهورية واكد عليها السيد حسن نصرالله واعدة اذا كانت محصنة بقضاء مستقل ومؤسسات مخصصة لمكافحة الفساد. اليوم نحن في حاجة الى بدء عملية الاصلاح ووقف الهدر والنزف. لن يكون ذلك الا اذا بدأنا برأس المؤسسات واعطينا مثالا صالحا. لذا قد يكون تخفيف مخصصات النواب برهانا واضحا على جدية الدولة في هذا المنحى. لا مكن الاستفادة من مؤمّر سيدر الا اذا مشيناها خطوات ثابتة في اصلاح المالية العامة، وتخفيف النسبة المئوية من الموازنة التي تصرف معاشات وتنفيعات. كل هذا مكننا تحقيقه مع اصلاحات بنيوية، وايجاد ثقافة الابلاغ عن ممارسة الفساد، ومزيد من الشفافية في ادارات الدولة والمساءلة على اساس الجدارة لادارة الموارد البشرية في الادارة العامة. هذه الامور لو نفذت تجعل من الممكن الحد من الفساد و السير في الاصلاح.

يبقى القول ان تحديد اتجاه الاصلاحات ليس سوى جزء من المهمة. وتكمن الصعوبة الرئيسية في تنفيذها. سؤال من اين لك هذا؟ قد يكون انسب سؤال يطرح على العديد من السياسيين والموظفين والمدراء في الدولة اللبنانية. والا نحن نسير نحو الهاوية وبشكل سريع، والاكيد من

مع سيدر (1)، علاوة على حشد الدعم الدولي لدعم استقرار الاقتصاد وتنفيذ اصلاحات هيكلية، لا بد من التطلع الى امور باتت تشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد، منها استمرار نمو الدين العام حتى اصبح يتجاوز 150% من الناتج المحلى الاجمالي، واستمرار العجز في الحساب الجاري، وفي ظل جهود لا تزال غير كافية لمكافحة الفساد والمفسدين. واذا ما جاءت الموازنة، ستكون خطوة في رحلة الألف ميل، وستبقى غير كافية. الامر المقلق حاليا حالة الجمود في الاقتصاد اللبناني سواء في الاستثمار او في التجارة العامة، ما يعنى امورا عدة وجب التطلع اليها بدقة ومراقبتها. عليه يجب ان يكون التصدي للفساد وتحسين الحوكمة عنصرا اساسيا في اجندة الاصلاح في لبنان. وقد قدم صندوق النقد الدولي بعض التوصيات للقضاء على الفساد، اهمها تفعيل قانون الثروة غير المشروعة.

اما الخلفية الاقتصادية فهي واضحة اجمالا، ولا تتطلب دروسا مستفيضة في الاقتصاد، لا سيما وان الجميع يعلم علم اليقين ان النمو ما زال منخفضا ومن غير المحتمل ان يتحسن في المدى القريب، لا سيما في القطاعات التي تعتبر اساسية للبنان، مثل السياحة والعقارات والبناء (وبحسب مصرف لبنان فإن اسعار العقارات تدنت بنسبة 10% في عام 2017، في حين ان مؤشر ثقة القطاع الخاص ما زالت مثقلة بسبب عدم الاستقرار السياسي، وارتفاع تكاليف الواردات لا سيما النفط ومع انخفاض الدولار الاميركي).

هذه هي الصورة، وتبدو قامّة. الا انها غير مستحيلة في بلد استطاع النهوض دوما كطائر الفينيق.